

كلمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

السيدة رئيس الاجتماع
أصحاب المعالي الوزراء
أصحاب السعادة رؤساء المؤسسات التمويلية الدولية و الإقليمية والقطرية
السيدات والسادة الحضور

يسعدني أن أقدم لكم جميعاً بالتحية والتقدير، وأقدم بالشكر باسم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى الجهات المنظمة والمستضيفة لهذا الاجتماع، على الدعوة الكريمة للمشاركة فيه والالتقاء بكم للتشاور وتقديم الدعم للجمهورية اليمنية للانطلاق نحو تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي تقديرنا أن الدعم المطلوب ليس فقط مادياً ولكنه دعم معنوي ذا مغزى كبير، ذلك أننا جميعاً تابعنا وشاركنا في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن خلال سنوات طويلة تحقق خلالها الكثير من الانجازات رغم ما واجهته من عثرات وصعوبات. جننا هنا لنعلن ونؤكد استعدادنا لمواصلة تقديم الدعم لليمن من أجل تحقيق أهدافه، ولنشد من أزر حكومته وشعبه لمواجهة تحديات التنمية، ونشارك في وضع الأسس والقواعد لتخطي المعوقات التي واجهت اليمن في الحقبة الماضية مستفيدين في ذلك من تجاربنا السابقة فيه وفي دول أخرى مماثلة.

أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم إعدادها ودعمها بالدراسات والتحليلات قد استهدفت معدلات نمو لن يصعب تحقيقها إذا ما توفر لها المناخ الاستثماري المناسب، ونحن على يقين بأن الدولة تدرك حجم التحديات والصعوبات التي تواجه التنفيذ، والتي تتجاوز توفير التمويلات والاستثمارات المستهدفة حيث أن الإصلاح الداخلي على مختلف المستويات ويأتي على رأس هذه التحديات. فالإصلاح الإداري والهيكلية الذي تفتقر إليه غالبية الإدارات والمؤسسات الحكومية تنعكس آثاره على الأداء سواء من حيث التخطيط أو الإنجاز أو الإدارة. وهذا يدعونا إلى التأكيد على أهمية تأهيل و تدريب الكوادر البشرية في مختلف المجالات و التخصصات والعمل على مراجعة نظم التعليم، وتطوير القدرة على مواكبة التطور التكنولوجي في سبيل الاعتماد على الذات. وقد أسعدني ما تفضل به فخامة الرئيس هذا الصباح من حرصه على الإصلاحات الهامة اللازمة.

والصندوق العربي يولي اهتماماً خاصاً بتدريب وترقية الكوادر البشرية وتطوير و إدخال الأنظمة المتطورة لكونها مرتكز هام من مرتكزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تضمنت مداخلات الصندوق العربي في مختلف القطاعات تقديم الدعم المؤسسي من خلال دعم تدريب المختصين في إطار المشاريع الممولة ومن خلال برنامج المعونات الفنية. ويسعدنا مواصلة هذا الدعم بالتنسيق مع شركائنا في التنمية في اليمن من أجل تغطية احتياجات اليمن في هذا المجال.

وبطبيعة الحال فإن الإصلاح الإداري والهيكلية يتطلب إلى جانب الاهتمام بالعنصر البشري المراجعة الشاملة والمتأنية للسياسات والأنظمة والقوانين المتصلة بمختلف قضايا التنمية على مستوى القطاع العام والقطاع الخاص ومحاولة الاستفادة من تجارب الماضي. ولم تغفل الحكومة اليمنية هذا الجانب فقد لاحظنا بالتقدير ما تضمنته أجندة الحكومة اليمنية، للإصلاح أو ما سميت ب"الأجندة الوطنية للإصلاح" (National Agenda for Reform) وفي مختلف المجالات

المتصلة بمراجعة القوانين والأنظمة لإضفاء المزيد من الشفافية والرقابة المالية والإدارية. ولعل أهم ما يتصل بتنفيذ المشاريع منها هو مراجعة قانون المناقصات. ولا شك أن هذه التشريعات وسن القوانين يستلزم وضع القواعد وتحديد أساليب تطبيقها على أرض الواقع والعمل على إيجاد آلية للتنسيق بين جهات الاختصاص تفادياً للازدواجية أو التداخل الذي يعيق تنفيذ هذه القوانين.

لقد تضمن البرنامج الاستثماري في إطار أولوياته مشاريع عدة لتطوير البنى الأساسية في مختلف القطاعات وهي بلا شك الدعائم الرئيسية التي تركز عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ذلك تطوير شبكات الطرق وشبكات نقل وتوزيع الكهرباء والاهتمام بقطاع المياه وقطاع النقل بشكل عام. وقد أسهم الصندوق العربي خلال العقود الماضية في تمويل عدد من هذه المشاريع وسوف يستمر في تمويل مشاريع مستقبلية في هذه القطاعات. وعلى كل حال فإن ما هو مطروح في إطار البرنامج الاستثماري يعتبر قليلاً بالمقارنة مع ما هو مطلوب لمواكبة التطور وإتاحة الفرصة لانطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوتيرة أفضل. وفي هذا الصدد أودّ أن أؤكد دعمنا للبرنامج الاستثماري بشكل عام، وعلى وجه الخصوص الإسهام في تمويل مشاريع البنية الأساسية ذات الأولوية في إطار هذا البرنامج للسنوات القادمة.

السيد الرئيس

لا أريد أن أطيل عليكم ولا يفوتني في هذا العجالة أن أؤكد على أهمية الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في اليمن في مختلف قطاعات التنمية، والذي يتطلب دون شك دعم الدولة وتقديم التسهيلات والمساعدات من أجل تشجيعه ليضطلع بدوره، ويسهم في حل مشكلة البطالة، واستيعاب أكبر قدر من العمالة الوطنية. وما تقوم به الدولة من خطوات لتشجيع القطاع الخاص ومنحه التسهيلات اللازمة يعتبر توجهاً إيجابياً يستحق التقدير. ويسعدني أن أنوه بتجربة الصندوق العربي الإيجابية من القطاع الخاص في اليمن في عدد من المشاريع، الأمر الذي يشجع على مواصلة التعامل معه.

و أود أن أعلن أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي سوف يقدم 700 مليون دولار لمشاريع المرحلة القادمة.

وقبل الختام أكرر الشكر والتقدير لحكومة المملكة المتحدة لاستضافتها هذا الملتقى الهام وللتسهيلات والخدمات المقدرة التي تفضلت بها، والشكر والتقدير لحكومة الجمهورية اليمنية وللبنك الدولي والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية للجهود المشتركة التي سبقت الأعداد لهذا الاجتماع، متمنياً للجميع التوفيق والنجاح.

و السلام عليكم.